جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠١٧

رسالة تقدم بها الطالب

حيدر حميد عبيد

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ النظم السياسية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

راجي نصير دواره

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

الاهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وجعل العلم نورًا يُهتدى به، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أُهدي هذا الجهد المتواضع إلى من كان لهم الأثر الأكبر في مسيرتي العلمية والإنسانية . . .

إلى والدي العزيز، الذي كان له الفضل في دعمي وتوجيهي، وغرس فيَّ حب العلم والسعي . . .

إلى والدتي الكريمة، نبع الحنان والصبر، التي رافقتني بدعائها ورعايتها في كل خطوة . . .

إلى إخوتي، سندي في الحياة، وشركاء دربي في السراء والضراء . . .

إلى زوجتي العزيزة، التي وقفت إلى جانبي، وتحملت الكثير في سبيل إتمام هذا العمل . . .

إلى عمي المرحوم الشيخ هادي الربد، تغمده الله بواسع رحمته، الذي كان مثالًا في الأخلاق والعطاء . . .

وإلى أستاذي المشرف، الذي أفادني بعلمه وتوجيهه، وأسهم في تقويم هذا العمل وإخراجه على هذا النحو . . .

إليكم جميعًا، أهدي ثمرة هذا الجهد، راجيًا من الله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لمن يطّلع عليه . . .

دمتم في القلب

حيدر

الشكر والتقدير

إِلهِي أَذْهَلَنِي عَنْ إِقَامَةِ شُكْرِكَ تَتَابُعُ طَوْلِكَ ، وَأَعْجَزَنِي عَنْ إِحْصَاءِ ثَنَائِكَ فَيْضُ فَضْلِكَ ، وَشَغَلَنِي عَنْ ذِكْرِ مَحَامِدِكَ تَرَادُفُ عَوَائِدِكَ ، وَأَعْيَانِي عَنْ نَشْرِ عَوَارِفِكَ تَوَالِي أَيَادِيكَ ، وَهذا مَقَامُ مَنِ اعْتَرَفَ بِسُبُوغِ النَّعْمَاءِ وَقَابَلَهَا بِالتَّقْصِيرِ ، وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالإِهْمَالِ وَالتَّضْيِيعِ ، وَأَنْتَ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ الْبَرُّ الْكَرِيمُ ، الَّذِي لا يُخَيِّبُ قَاصِدِيهِ ، وَلا يَطْرُدُ عَنْ فِنَائِهِ آمِلِيهِ ، بِسَاحَتِكَ تَحُطُّ رِحَالُ الرَّاجِينَ ، وَبِعَرْصَتِكَ تَقِفُ آمَالُ الْمُسْتَرْفِدِينَ ، فَلا تُقَابِلْ آمَالَنَا بِالتَّخْيِيبِ وَالإِيئَاسِ ، وَلا تُلْبِسْنَا سِرْبَالَ الْقُنُوطِ وَالإِبْلاسِ ، إِلهِي تَصَاغَرَ عِنْدَ تَعَاظُمِ آلائِكَ شُكْرِي ، وَتَضَاءَلَ فِي جَنْبِ إِكْرَامِكَ إِيَّايَ ثَنَائِي وَنَشْرِي ، جَلَّلْتَنِي نِعَمُكَ مِنْ أَنْوَارِ الإِيمَانِ حُلَلاً ، وَضَرَبَتْ عَلَيَّ لَطَائِفُ بِرِّكَ مِنَ الْعِزِّ كِلَلاً ، وَقَلَّدَتْنِي مِنَنُكَ قَلائِدَ لا تُحَلُّ ، وَطَوَّقَتْنِي أَطْوَاقاً لا تُفَلُّ ، فَآلاؤُكَ جَمَّةٌ ضَعُفَ لِسَانِي عَنْ إِحْصَائِهَا ، وَنَعْمَاؤُكَ كَثِيرَةٌ قَصُرَ فَهْمِي عَنْ إِدْرَاكِهَا ، فَضْلاً عَنِ اسْتِقْصَائِهَا ، فَكَيْفَ لِي بِتَحْصِيلِ الشُّكْرِ وَشُكْرِي إِيَّاكَ يَفْتَقِرُ إِلَى شُكْرٍ ؟ فَكُلَّمَا قُلْتُ : لَكَ الْحَمْدُ وَجَبَ عَلَيَّ لِذَلِكَ أَنْ أَقُولَ: لَكَ الْحَمْدُ . إِلهِي فَوَ غَذَّيْتَنَا بِلُطْفِكَ وَرَبَّيْتَنَا بِصُنْعِكَ ، فَتَمِّمْ عَلَيْنَا سَوَابِغَ النِّعَمِ وَادْفَعْ عَنَّا مَكَارِهَ النِّقَمِ ، وَآتِنَا مِنْ حُظُوظِ الدَّارَيْنِ أَرْفَعَهَا وَأَجَلَّهَا عَاجِلاً وَآجِلاً ، وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى حُسْنِ بَلائِكَ وَسُبُوغِ نَعْمَائِكَ ، حَمْداً يُوَافِقُ رِضَاكَ وَيَمْتَرِي الْعَظِيمَ مِنْ بِرِّكَ وَنَدَاكَ ، يَا عَظِيمُ يَا كَرِيمُ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

مناجاة الشاكرين لمولانا علي بن الحسين (عليه السلام)

قائمة المحتويات

التفاصيل	العنوان	الصفحة
الآية القرآنية		أ
الاهداء		ب
الشكر والتقدير		ج
قائمة المحتويات		د-هـ
المستخلص		ز
المقدمة		١-٦
الفصل الاول	**سياسات التاهيل والاندماج المجتمعي المفهوم والنظرية والابعاد**	٧
المبحث الاول	سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي المعنى والمفهوم	٨
المطلب الاول	التأهيل المجتمعي المفهوم والاهداف	٩-١٨
المطلب الثاني	الاندماج المجتمعي المفهوم والمبادئ	١٩-٢٨
المبحث الثاني	التوجهات الفكرية لسياسات التأهيل والاندماج المجتمعي	٢٩
المطلب الاول	الاتجاهات المفسرة لعمليات التأهيل والاندماج المجتمعي	٣٠-٣٧
المطلب الثاني	التوجهات الفكرية والسياسية في بناء المجتمعات	٣٨-٤٩
المبحث الثالث	التجارب المقارنة في سياسات الاندماج واعادة التأهيل	٥٠
المطلب الاول	نماذج سياسات الاندماج الاجتماعي	٥١-٥٧
المطالب الثاني	أثر الدولة والمجتمع المدني في سياسات الاندماج	٥٨-٦١
الفصل الثاني	**التطورات السياسية والارهاب في العراق بعد العام ٢٠١٤-٢٠١٧**	٦٢
المبحث الاول	التطورات السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣	٦٣
المطلب الاول	سياسات النظام السابق قبل العام ٢٠٠٣	٦٤-٧٤
المطلب الثاني	التطورات السياسية بعد العام ٢٠٠٣	٧٥-٨٤
المبحث الثاني	الارهاب في العراق وظهور الافكار والتنظيمات المتطرفة	٨٥
المطلب الاول	جذور الارهاب في العراق	٨٦-٨٨
المطلب الثاني	مخلفات الحرب على الارهاب	٨٩-٩٧
المبحث الثالث	المشهد الامني والسياسي في العراق بعد هزيمة التنظيم المتطرف عام ٢٠١٧	٩٨
المطلب الاول	هزيمة الجماعات الارهابية وازالة اثار التطرف	٩٩-١٠٢
المطلب الثاني	تداعيات الحرب على التنظيمات المتطرفة واثارها على المجتمع العراقي بعد العام ٢٠١٧	١٠٣-١١١
الفصل الثالث	**سياسات وبرامج اعادة التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠١٧**	١١٢
المبحث الاول	سياسات اعادة التأهيل والاندماج الوطنية	١١٣
المطلب الاول	السياسات الحكومية الرسمية	١١٤-١١٩
المطلب الثاني	برامج التأهيل والاندماج المجتمعي الغير رسمية	١٢٠-١٢٧
المبحث الثاني	التأهيل واعادة الاندماج في المناطق المحررة	١٢٨

المطلب الاول	ضحايا الارهاب في المناطق المحررة	١٢٩-١٤١
المطلب الثاني	الابعاد الانسانية والقانونية للتأهيل والاندماج المجتمعي	١٤٢-١٤٥
المبحث الثالث	وسائل تحقيق برامج التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق	١٤٦
المطلب الاول	برامج التأهيل والاندماج التربوي والأكاديمي	١٤٧-١٥٢
المطلب الثاني	برامج التأهيل والحد من تأثير التطرف	١٥٣-١٥٨
الخاتمة		**١٥٩-١٦٢**
قائمة المصادر		**١٦٣-١٧٩**

فهرس الجداول

جدول رقم(١)	انوع النزاعات العشائرية في العراق واسبابها والمناطق الاكثر تضرراً منها	١٢٧
جدول رقم(٢)	مؤشرات نسب النساء والاطفال في المناطق المحررة	١٣٦-١٣٧
جدول رقم(٣)	مؤشرات النازحين من المخيمات	١٤٠

المستخلص

تسعى هذه الرسالة إلى دراسة سياسات التأهيل وسياسات الاندماج المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٧ كونها تمثل ركيزة أساسية في جهود إعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقرار بعد مرحلة النزاع، وكذلك تسعى هذه السياسات إلى معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي خلفتها سنوات الصراع. وقد أسهمت بعض البرامج في إعادة دمج النازحين وتحسين فرص العيش، إلا أن هذه الجهود واجهت تحديات متعددة، أبرزها ضعف التنسيق المؤسسي، ومحدودية الموارد، واستمرار بعض الانقسامات المجتمعية، فضلًا عن التحديات الأمنية والإدارية. وعليه، فإن نجاح هذه السياسات يظل مرهونًا بقدرة الدولة على تطوير أطر شاملة ومستدامة، تقوم على التكامل بين الجهات الحكومية والدولية، وتعزيز الثقة المجتمعية، بما يضمن تحقيق اندماج حقيقي ومستدام للفئات المتضررة، ويحول دون عودة مظاهر الهشاشة والتطرف.

Abstract

The analysis of rehabilitation and social reintegration policies in Iraq after 2017 demonstrates that they constitute a fundamental pillar in post-conflict state-building and stabilization efforts. These policies aim to address the social، economic، and psychological impacts of years of conflict. While some programs have contributed to the reintegration of displaced populations and improved living conditions، they have faced multiple challenges، including weak institutional coordination، limited resources، persistent social divisions، as well as administrative and security constraints. Therefore، the effectiveness of these policies depends largely on the state’s ability to develop comprehensive and sustainable frameworks based on coordination between governmental and international actors، and on strengthening social trust to ensure meaningful and lasting reintegration while preventing the resurgence of fragility and extre.

المقدمة

شهد العراق خلال العقود الأخيرة تحولات سياسية وأمنية عميقة تركت آثارًا مركبة على بنيته الاجتماعية، إلا أن المرحلة التي أعقبت عام ٢٠١٧ تمثل نقطة تحول مفصلية في مسار الدولة والمجتمع، وذلك بعد انتهاء العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش وتمت استعادة السيطرة على معظم الأراضي، فقد أفرزت تلك المرحلة واقعًا جديدًا اتسم بتراجع التهديد العسكري المباشر، مقابل بروز تحديات من نوع مختلف، تتعلق بإعادة الإعمار، ومعالجة آثار النزاع، وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع.

فقد شهد العراق بعد عام ٢٠١٧ عودة ملايين النازحين إلى مناطقهم، إلا أن هذه العودة لم تكن دائمًا مصحوبة باندماج فعلي، إذ واجه عدد من العائدين تحديات تتعلق بضعف الخدمات، وغياب فرص العمل، واستمرار بعض مظاهر التوتر المجتمعي. وبرزت إشكاليات تتعلق بإعادة دمج فئات معينة، مثل عائلات المرتبطين بالتنظيمات المتطرفة، أو الأفراد الذين تعرضوا لصدمة نفسية، وهو ما تطلب تبني سياسات تأهيل متخصصة تأخذ بالحسبان خصوصية هذه الفئات.

وتهدف هذه السياسات إلى إعادة ترميم النسيج الاجتماعي الذي تعرض لتصدعات عميقة نتيجة النزاعات المسلحة، والانقسامات الطائفية، وحالات النزوح الواسعة، وهو ما يجعلها ذات طابع مركب يتداخل فيه الإنساني مع السياسي والأمني.

ومن هنا برزت أهمية سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي بوصفها أحد أهم الأدوات التي اعتمدتها الدولة العراقية، بدعم من المنظمات الدولية، لمعالجة التداعيات العميقة للنزاع، والسعي نحو تحقيق الاستقرار المستدام، إن سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي لا تقتصر على إعادة الأفراد إلى أماكنهم الأصلية أو توفير المساعدات الإنسانية، بل تتجاوز ذلك لتشمل إعادة بناء الإنسان نفسه، من خلال معالجة الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفتها الحرب، وتمكين الأفراد اقتصاديًا، وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة.

إن نجاح سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي يرتبط بشكل وثيق بمدى قدرة الدولة على بناء مؤسسات فعالة، قادرة على التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، سواء كانت حكومية أو دولية أو منظمات مجتمع مدني، فغياب التنسيق أو ضعف التخطيط، قد يؤدي إلى تكرار الجهود أو هدر الموارد، وهو ما ينعكس سلبًا على نتائج هذه السياسات، وأن محدودية الموارد المالية، واعتماد العراق الكبير على العوائد النفطية، يفرض قيودًا إضافية على قدرة الدولة في تمويل برامج طويلة

الأمد، وفي السياق نفسه، لا يمكن فصل سياسات الاندماج المجتمعي عن البيئة السياسية العامة، إذ إن الاستقرار السياسي وتعزيز سيادة القانون يمثلان شرطًا أساسيًا لنجاح هذه السياسات. فالمجتمعات التي تعاني من ضعف الثقة بالمؤسسات، أو من استمرار النزاعات المحلية، تكون أقل قدرة على تحقيق اندماج حقيقي، حتى في ظل توفر برامج الدعم، ومن هنا فإن التأهيل والاندماج لا يُنظر إليهما بوصفهما عملية فنية فقط، بل بوصفها جزءًا من مشروع أوسع لإعادة بناء الدولة وتعزيز العقد الاجتماعي، و أن التطورات العالمية في مجال إدارة ما بعد النزاعات أظهرت أن تجاهل البعد المجتمعي في إعادة الإعمار قد يؤدي إلى عودة العنف، حتى بعد تحقيق انتصار عسكري. ولذلك، فإن التركيز على إعادة دمج الأفراد، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة جذور الصراع، أصبح عنصرًا أساسيًا في السياسات الحديثة.

وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى التجربة العراقية بوصفها نموذجًا معقدًا، يجمع بين النجاحات الجزئية والتحديات المستمرة، وهو ما يستدعي دراسة هذه السياسات بشكل معمق، وبناءً على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتحليل سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٧.

أولاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة التحولات العميقة التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية، لاسيما في ظل التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية التي رافقت مرحلة سيطرة التنظيمات الإرهابية على أجزاء واسعة من أراضيه، وما ترتب على ذلك من نزوح جماعي، وتفكك في البنى المجتمعية، وتدهور في مؤسسات الدولة. ومع انطلاق عمليات التحرير بعد عام ٢٠١٧، برزت مرحلة جديدة لا تقل تعقيداً، تمثلت في ضرورة معالجة آثار النزاع وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، الأمر الذي وضع سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي في صدارة الأولويات الوطنية.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على هذه السياسات بوصفها أداة محورية لتحقيق الاستقرار المستدام، من خلال إعادة دمج الفئات المتضررة، وتقليل احتمالات عودة التطرف والعنف، فضلاً عن تعزيز التماسك الاجتماعي. و تسهم الدراسة في تقديم قراءة تحليلية لواقع هذه السياسات، بما يساعد صناع القرار والباحثين على فهم مكامن القوة والضعف فيها، واقتراح سبل تطويرها بما يتلاءم مع خصوصية الحالة العراقية في مرحلة ما بعد التحرير.

ثانياً: أهداف الدراسة

تتضمن أهداف الدراسة ما يأتي:

١. تحليل واقع سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٧.
٢. بيان أثر هذه السياسات في تحقيق الاستقرار المجتمعي وتعزيز السلم الأهلي.
٣. الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات على المستويين المؤسسي والمجتمعي.
٤. تقديم مقترحات عملية من شأنها تعزيز فعالية سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

هل نجحت سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٧ في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وما أبرز التحديات التي واجهت تطبيقها؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

١. ما طبيعة سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي التي اعتمدها العراق بعد عام ٢٠١٧؟
٢. هل نجحت هذه السياسات في إعادة دمج الفئات المتضررة من النزاع؟
٣. هل نجحت هذه السياسات في الحد من مظاهر العنف والتطرف؟
٤. ما أبرز التحديات المؤسسية والاجتماعية والأمنية التي أعاقت تنفيذ هذه السياسات؟
٥. ما السبل الكفيلة بتطوير سياسات التأهيل والاندماج بما يحقق استدامة الاستقرار المجتمعي؟

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (أن سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٧ تمثل أداة أساسية لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء النسيج الاجتماعي)، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بشكل كامل، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، ومحدودية الموارد المالية والبشرية، فضلاً عن استمرار التحديات الأمنية، وتعقيدات البيئة الاجتماعية التي ما زالت تعاني من آثار النزاع والانقسامات.

وتفترض الدراسة أن تحسين فعالية هذه السياسات يتطلب تبني مقاربات شاملة تقوم على التكامل بين الجهود الحكومية والمجتمعية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتطوير برامج مستدامة تستجيب لاحتياجات الفئات المستهدفة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق استقرار مجتمعي طويل الأمد.

خامساً: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع سياسات التأهيل والاندماج المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٧، وتحليل أبعادها المختلفة، وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الاستقرار المجتمعي، فضلاً عن تشخيص التحديات التي تواجهها، وصولاً إلى تقديم استنتاجات علمية ومقترحات عملية تسهم في تطويرها، وكذلك استخدام المنهج التاريخي من خلال دراسة جذور الإرهاب والنظام السياسي في العراق قبل العام ٢٠٠٣.

سادساً: حدود الدراسة

١- الحدود الزمانية

تمتد الحدود الزمانية لهذه الدراسة لتغطي المدة التي تلت هزيمة التنظيمات المتطرفة في العراق عام ٢٠١٧، بوصفها نقطة تحول مفصلية في مسار الدولة والمجتمع، إذ تركز الدراسة بشكل رئيس على مرحلة ما بعد عام ٢٠١٧ وما شهدته من جهود وسياسات تتعلق بالتأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي. وتستند الدراسة، لأغراض التحليل والتفسير، إلى بعض الامتدادات الزمنية السابقة، ولاسيما المرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، لفهم السياقات السياسية والأمنية التي أسهمت في نشوء التطرف وتفاقم الأزمات المجتمعية.

٢- الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في جمهورية العراق، مع التركيز بشكل خاص على المناطق التي شهدت سيطرة التنظيمات المتطرفة خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٧)، وما تلاها من عمليات تحرير، مثل محافظات نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وأجزاء من ديالى وكركوك، ومناطق شمال بغداد وبابل أيضا، وذلك لكونها تمثل البيئة الأكثر تأثرًا بعمليات النزاع، والأكثر حاجة إلى تطبيق سياسات وبرامج التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي.

سابعًا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوعات هذه الدراسة من زوايا متعددة، سواء ما يتعلق بالإطار النظري للتأهيل والاندماج، أو ما يرتبط بالسياق العراقي بعد عام ٢٠٠٣، فضلًا عن الدراسات التي ركزت على إعادة التأهيل والتعافي المجتمعي في البيئات الهشة، الأمر الذي أسهم في بناء تصور متكامل عن موضوع الدراسة، ومن أبرز هذه الدراسات:

١- دراسة بوبكري أحلام الموسومة (نظرية الاعتراف عند تشارلز تايلور)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٢٤. حيث ركزت هذه الدراسة على البعد الفلسفي لنظرية الاعتراف، وأهميتها في فهم قضايا الهوية والاندماج الاجتماعي، من خلال تحليل أفكار تشارلز تايلور، وما تقدمه من إطار نظري يمكن توظيفه في دراسة قضايا ولتهميش والاندماج.

٢- دراسة هدى العبادي وأوستن لانغندون الموسومة (الممارسات الناشئة لإعادة التأهيل في البلدان ذات الأغلبية المسلمة)، المنظمة الدولية للهجرة في العراق، بغداد، ٢٠١٤. تناولت هذه الدراسة نماذج تطبيقية لبرامج إعادة التأهيل في عدد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، مع التركيز على الآليات المعتمدة في إعادة دمج الأفراد داخل المجتمع، وبيان التحديات التي تواجه هذه البرامج في البيئات الهشة.

٣- دراسة سعد ماجد عبد الحسين جبار الموسومة (الأزمات السياسية وأثرها على الأمن المجتمعي العراقي بعد ٢٠٠٣)، كلية التربية الجامعة، العراق، ٢٠٢٥. ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الأزمات السياسية وتدهور الأمن المجتمعي في العراق، مع بيان انعكاسات ذلك على الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بموضوع إعادة التأهيل والاندماج.

٤- دراسة ساجدة عبد الحليم رضوان الوريكات الموسومة (أثر الثقافة في تطوير المجتمع وتوجيهه)، مركز تميم للدراسات والأبحاث، الأردن، ٢٠٢٢. تناولت هذه الدراسة أثر الثقافة في تشكيل سلوك الأفراد وتوجيه المجتمعات، وأهميتها في تحقيق التماسك الاجتماعي، بما يسهم في دعم عمليات الاندماج وإعادة التأهيل.

دراسة محمد محيي الجنابي الموسومة (التعافي الاجتماعي ومتطلبات إعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة في العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٤. ركزت هذه الدراسة على مفهوم التعافي الاجتماعي وأهميته في المجتمعا